الباب الرابع

نماذج للنـهضة

obeikandl.com

obeikandl.com

تجربة محمد علي في مصر

كان محمد علي من بين جميع رؤساء الدول في الشرق الإسلامي، في ذلك العصر، القائد الوحيد الذي يعتبر الإقتصاد أساس السياسة، ومن ثم كان هذا الضابط الألباني الواعي المدرك رجل دولة، والدولة التي كان بصدد إقامتها تتمثل في دولة قديمة عريقة ترتكز على جيش قوي وتعتمد على نظام إقتصادي قوي حديث يقوم على الإكتفاء الذاتي.

ولم يكن والياً عثمانياً تقليدياً شأن الولاة الذين كانت إسطنبول تقذف بهم إلى مصر ولا يفعلون شيئاً سوى تحصيل الأموال وإرسالها إلى السلطان مع مخصوص يقال له الصرجي أي حامل صرة المال، ولكنه كان قيادة مختلفة من عدة أوجه:-

فهو لم يكن عسكرياً محترفاً، وإن كانت هذه صورته التي عرفه بها المصريون، بل كان في الأصل رجلاً مدنياً عمل بالتجارة وخدم في الجيش العثماني لبعض الوقت ثم ساقته ظروف الكساد الإقتصادي الذي صنعته حروب الثورة الفرنسية في أوروباً إلى تلبية دعوة السلطان العثماني على رأس فرقة من الألبان الأرناؤود للإنخراط في الحملة العسكرية التي أرسلت لإخراج الفرنسيين من مصر.

ولم يكن تركياً آسيوياً شأن عناصر السلطة العثمانية ولكنه كان أوروبياً من ألبانيا، ومن معاصرته للنشاط التجاري هناك أدرك أن قوة الدولة تتحقق من الصادرات وليس من الواردات وأن التصدير يعني زيادة

الإنتـاج وتنويعـه لتلبيـة حاجـة الاسـتهلاك المحلـي وقـد أدرك الخطـرين المتلازمين اللذين غدت مصر معرضـة لهمـا فـي زمنـه، مثلهـا مثل بـاقي العالم غير الغربي وهما:-

أولا: خطـر أن تتجاوزهـا الثـورة الصـناعية الثانيـة التـي كانـت تنطلـق حينذاك بسرعة في الغرب.

ثانيا: خطر الإبقاء في ظل مثل هذه الظروف على سياسـة البـاب المفتـوح التي لابد أن تجعل الإقتصاد المصري أكثر تعرضاً لخطر تعديات أوروبـا المنطلقة نحو التصنيع.

ولمواجهـة هذين الخطرين أقـام محمـد علـى عبر فتـرة عشرين عامـاً، إقتصـاداً مخططـاً وكـان قـوام هـذا النظـام هـو إسـتيلاء الدولـة علـى كـل الفـائض المتـاح وإنشـاء قطـاع كبيـر شـرع فـي خطـة طموحـة للتصـنيع وإقتبـاس أفضـل مـا كـان باسـتطاعة الغـرب أن يقدمـه لمصـر فـي مجـال المعرفة العلمية وجوانب معينة من الثقافة.

فبعد أن استقرت السلطة السياسية فـي يد محمـد علـي إثر تخلصـه مـن تهديد إنجلترا،حملة فريزر ١٨٠٧،التي كانت تحـرض السلطان العثمـاني ضده، وإبعاد عمر مكرم ١٨٠٩ ممثلاً للزعامة الشعبية التى رفعت محمد علـى إلـى كرسـي الولايـة، ثـم تخلصـه أخيـراً مـن المماليك ١٨١١، تفّرغ لبنـاء إقتصـاد مصـر فـي الزراعـة والصـناعة والتجـارة، ومـا يـرتبط بكـل منـهم من مجالات.

كان الإقتصاد المصري قبل حكم محمد على في غالبه أقرب إلى إقتصاد الحاجة منه إلى إقتصاد السوق، فضلا عن ركوده العام وتدهوره طوال فتـرة الحكـم المملـوكي والعثمـاني، إذ لـم تكـن هنـاك تنميـة زراعيـة حقيقية،أو إهتمام حقيقي بالري نظراً لأن حكومات المماليك والعثمانيين المتعاقبة كانت من أصول بدوية لا خبرة لها بالزراعة، الأمر الذي أدى إلى تصحر كثير من الأراضي الزراعية وتضاؤل خصوبتها فضلاً عن أن نظام الإلتزام في جمع الضرائب أرهق الفلاح بسبب تحصيل أموال أكثر من المقرر، وجعل الملتزم صاحب سطوة ونفوذ بين الفلاحين، حتى إعتقد علماء الحملة الفرنسية بأن الملتزمين ما هم إلا نبلاء، ومن ثم إتجه نابليون للقضاء عليهم أسوة بما فعلت الثورة الفرنسية تجاه أمراء الإقطاع.

أما الصناعة قبل محمد علي فكانت ما تزال يدوية بسيطة لم تصل إلى ما حققته أوروبا بفعل الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وكانت طوائف الحرف الصناعية وهي تنظيمات ذاتية حرة قد خضعت للحكومة، وأصبحت مشيخة الطائفة منصباً يتولاه من يدفع أكثر فلم تعد الطائفة والحال كذلك وسيلة للإرتقاء بشئون الحرفة.

أما التجارة وهي وسيلة أساسية في تدوير رأس المال فقد كسدت في مصر بسبب تحول جانب كبير من التجارة العالمية الترانزيت إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا بعد الكشوف الجغرافية، كما تأثرت التجارة الداخلية بعدم إستقرار الأمن وإشتداد النزاع بين الفرق العسكرية

المتناحرة والغارات المتلاحقة لبدو الصحراء على القرى الآمنة، كما أدت إتفاقيات الإمتيازات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية التي بدأت عام ١٥٣٥ مع فرنسا إلى سيطرة الأجانب على تجارة الصادرات عن طريق قناصلهم.

كانت تلك هي صورة الإقتصاد المصري بشكل عام نهاية القرن التاسع عشر لذلك كان من الطبيعي أن تأتي الزراعة في المكان الأول في إطار الإصلاحات الإقتصادية، ومن المعلوم أن جميع الأراضي بإستثناء أراضي الوقف كانت في أواخر القرن الثامن عشر موزعة على الملتزمين، وكانت مهمة الملتزم الأساسية تتمثل في جباية الضرائب الواجبة على قريته أو مجموعة القرى الخاضعة لإلتزامه ونقل هذه الضرائب إلى الخزانة المركزية أو الإقليمية. (١)

ومع ذلك فقد أخذت حقوق الإنتفاع التي حصل عليها الملتزمون بالتدريج تنتقل في أغلب الأحيان لصالح عائلاتهم بحيث أن ملكية الدولة

أصبحت أشبه بقطعه من اللحم المفتت، تحول دون إقامة الدولة الحديثة المركزية التي يحلم بها محمد علي، ومن ثم فقد عمد محمد علي إلى القضاء على التناثر، وتشتت إيرادات الأراضي والفوضى،والواقع أن الأراضي الزراعية في مصر عام ١٨٠٥ التي كانت تبلغ مساحتها

---

١ ـ نهضة مصر ـ د. انور عبد الملك ـ ص ـ ٢٤

مليوني فدان كانت مقسمة إلى ست فئات:-

١- أراضى الأبعديات أو الشفالك، وتضم مائتي ألف فدان كان محمد علي قد وزعها على أفراد أسرته ورجال الدولة وقواد الجيش وهي أراضي معفاة من الضرائب.

٢- ثم أراضي الإلتزام التي حوّلها - بعد مذبحة المماليك في القلعة ١٨١١- وتصفيتهم في مصر العليا ١٨١٢ إلى أراضى أوسية، وتشمل مائة ألف فدان منحها محمد علي كتعويض للمماليك حتى لا تحرم عائلاتهم من كل مصدر للعيش.

٣- ثم أراضي المشايخ أو مسموح المشايخ والمصاطب وهي تمثل ٤% من الأراضي الزراعية في كل قرية بمجموع ١٥٤ ألف فدان، سلمت للعلماء الذين كانوا في نفس الوقت يقومون بعمل الملتزمين.

٤- ثم أراضى الرزقة وهي ستة آلاف فدان معفاة من الضرائب، منحت هدايا أو عطايا للخبراء الأجانب العاملين في مصر.

٥- ثم أراضى الأثر التي بقيت خالية وأعطيت للفلاحين.

٦- وأخيراً أراضى العربان التي أراد محمد علي أن يستقر فيها البدو وقد أدى إنفراد محمد علي بالحكم إلى إنتهاجه سياسة مختلفة لتشغيل آليات جديدة دفعت الإقتصاد قدماً إلى الأمام وربطته بإقتصاد السوق، وفي خلال ستة أعوام ١٨٠٨ - ١٨١٤ قام محمد علي بسلسلة من الإجراءات إنتهت إلى تغيير أوضاع حيازة الأرض الزراعية حيث ألغى نظام الإلتزام

العثماني وتم ضبط أراضى الأوقاف باسم الدولة وأعاد توزيع حيازة الإنتفاع على الفلاحين فخصص لكل أسرة ما بين ثلاثة إلى خمسة أفدنة حيازة حسب قدرة كل منها وفقاً لعدد أفرادها ولا تنزع الأرض من المنتفع إلا إذا عجز عن دفع ما عليها من أموال، وقد أصبحت هذه الأراضي فيما بعد أساس الملكية الصغيرة وإلى جانبها إستحدث محمد على حيازة الأبعديات التي أصبحت أساس الملكية الكبيرة وإستحدث ما عرف بمسموح المشايخ والمصاطب، ٥% تقريبا من زمام القرية، للوجهاء الذي أصبح أساس الملكية المتوسطة فيما بعد، وبهذه السياسة أوجد محمد على شرائح إجتماعية إرتبطت بنظامه(١) لقد أجمع الخبراء على الثناء على سياسة محمد علي في الأخذ بأساليب الزراعة الحديثة، فقد إستحدث أساليب جديدة في الزراعة من شأنها زيادة الإنتاج حيث إستقدم مدربين من بلاد اليونان، وأنشأ مدرسة للزراعة وعمل على إستغلال مياه نهر النيل الإستغلال الأمثل عن طريق شق القنوات والترع وإقامة القناطر للإستفادة بالمياه طوال العام، فقد أمر،عن طريق السخرة، بحفر ثلاث وثلاثين ترعة خاصة ترعة المحمودية الشهيرة وأقام خمسة عشر جسراً وثلاثة وعشرين سداً فوق النيل وكذلك فقد نوّع محمد علي المحصولات الزراعية وأدخل نباتات جديدة لم تعرفها التربة

١- محمد علي باشا وبناء اقتصاديات مصر- د. عاصم الدسوقي - ص- ٧٢

المصرية من قبل سواء لأهميتها للسوق العالمية أو لأهميتها للإنتاج المحلي بديلاً عن الإستيراد، ومن ذلك نبات الفوه الأحمر الذي يستخدم في الصباغة ونبات النيلة الهندية الزرقاء والكندر نوع من التيل والقرطم الذي يستخرج منه العصفر والسلجم والسمسم والحناء وقصب السكر والزئبقي والبن وأشجار التوت لتربية دودة القز.

وكشف زراعة القطن منذ عام ١٨٢١ حتى بدأ تصديره من عام ١٨٢٧وحقق للدولة صاحبة الإحتكار في مجال التجارة الخارجية دخلاً هائلاً ففي عام ١٨٤٥ بلغ المحصول ٤٢٤.٩٩٥ قنطار وهو ناتج ٢١٢.٤٧٢ فدان بزيادة وقدرها ٤٠٠% خلال عشرين عاما،وكان يدخل مصانع الغزل المصرية من هذا المحصول ٨٠.٠٠٠ قنطار كحد أقصى ويبقى حوالي ٣٤٤.٩٩٥ قنطار للتصدير وقد ألزم محمد علي الفلاح بزراعة ما يقرره من الحاصلات النقدية على وجه الخصوص وتحقيقا لتنظيم الزراعة والإطمئنان إلى ما تدره كانت الحكومة تزود الفلاح الحائز بلوازم الزراعة من بذور وأدوات يخصم قيمتها من حجم المحصول عند تسليمه وتوريد الباقي لشونة الحكومة بالسعر الذي تحدده الحكومة لتطرحه في السوق المحلي والخارجي بسعر منافس لتحقيق فائض لخزينة الدولة(١) ولقد وفرت سياسة محمد علي الزراعية

١- نهضة مصر - د. انور عبد الملك- ص- ٢٧

رأس المال اللازم لتحويل الإقتصاد الزراعي المصري من إقتصاد غذائي إلى إقتصاد يقوم على محصول نقدي وذلك دون التضحية بإنتاج الحبوب التي كان يقوم عليها الإقتصاد الزراعي المصري منذ البداية ومع ذلك فإن المراقبين الأذكياء في ذلك العصر لم يخطئوا التقدير فقد أدركوا أن الأمر لم يكن مجرد العمل على الأخذ بالأساليب العصرية وتنظيم الدولة، إنما يتعداه إلى تأكيد إستقلال مصر في مواجهة الدول الأخرى كما يرى بحق، جون بورنج ممثل انجلترا في مصر (١) لقد إستطاع محمد علي خلال عقدين من الزمن أن يحدث إنقلابا في الإقتصاد المصري ويحدث تغييرا جذريا في النظام الإقتصادي السائد (٢) فهل من الممكن تصور مثل هذا الإتجاه داخل الإطار الإقتصادي الزراعي وحده؟ إن محمد علي كرجل حرب ورجل سلطة كان يدرك إحتياجات الجيش والدولة، فاتجه بعزم وإصرار نحو الصناعة آخذاً بنصيحة الأجانب الذين كان يستميلهم إلى بلاطه أمثال: كلوت وجوميل وبوكتى والكولونيل سيف وقد بعث محمد علي المرحلة الأولى لنمو الصناعة في مصر عن طريق إقامة صناعات

حديثة ومتنوعة تحت سيطرة الدولة وقام بتطوير هذا القطاع تطويراً جذرياً تمثل في تغيير شكل الوحدة الإنتاجية وتطور أسلوب الإدارة والرقابة الصناعية، وإنتهج محمد علي في ذلك طريق التنمية المستقلة

١- نهضة مصر - د. انور عبد الملك- مرجع سابق ص- ٢٨، ٢٩

٢--تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر - د. نوال قاسم ص- ٧٨

القائمة على التمويل الذاتي والإعتماد على الموارد الداخلية للدولة، ولم يعتمد على الخارج مبتعداً عن القروض أو المعونات الأجنبية ولأنه كان يراها وسيلة للنيل من إستقلال مصر وسيادتها(١)

وفي سبيل ذلك إعتمد محمد علي في تمويل الصناعة على عدة مصادر ترتكز على أرباحه من الإحتكارات والتجارة خاصة تجارة القطن وكذلك أرباحه من المشروعات الصناعية القائمة فعلاً وأيضاً الضرائب خاصة ضريبة الأرض (٢) ففي المرحلة الأولى للتصنيع بين عامي ١٨١٦ و١٨١٨ حافظ الإنتاج الصناعي على طابعه الحرفي، فاستمر نفس الحرفيين بمهنهم البدائية في عملهم، لكن محمد علي كان يزودهم بالمواد الأولية التي يعيدونها إليه بعد تصنيعها مقابل أجور تدفع لهم، وفي هذه المرحلة جني محمد علي نتائج الإحتكار الذي بدأه عام ١٨١٦ مما مهد للمرحلة الثانية التي بدأت من عام ١٨١٨ - ١٨٣٠ وهي مرحلة الصناعة الكبرى خاصة صناعة النسيج ومصانع السلاح والأخذ بالأسلوب الجديد في الصناعة الذي يقوم على إحتكار المواد الأولية

وإنشاء المصانع التي تستخدم البخار كمصدر للطاقة،وتكونت الوحدات الصناعية الكبيرة التي تتولاها الدولة.

وفي مجال التجارة تولت الدولة تجارة الصادرات بعد أن كان الأجانب

١- بناء دولة محمد علي -محمد فؤاد شكري - ص ٢٤٥ ٢- د. نوال قاسم - مرجع سابق ص- ٤٩

يقومون بها، كما تولت تجارة الواردات أيضاً، ولو أن محمد علي لم يكن يسمح بالإستيراد إلا للمستلزمات الضرورية للإنتاج ويتصل بتسهيل الإنتاج الزراعي والصناعي والتجارة وتوفير وسائل النقل والمواصلات ومن هنا عمل محمد علي على تمهيد الطرق البرية وتنظيم البريد والتلغراف وبناء أسطول تجاري، وإصلاح الموانئ وتطهير البحر الأحمر من القرصنة لإستخدامه لمرور التجارة بدلا من الدوران حول إفريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح وكانت أبرز ملامح التغير في الإقتصاد المصري على يد محمد علي هو تحول الإقتصاد المصري من إقتصاد اكتفاء إلى إقتصاد تبادل يتجه إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية أساساً، وكذلك بدء عصر الزراعة الكثيفة بدلاً من الزراعة الواسعة نتيجة لإدخال الري الدائم وإرتفاع الرقعة الزراعية من مليوني فدان سنة ١٨٠٥ إلى ٣.٨٥٦.٠٠٠ فدان سنة ١٨٤٠ حيث كانت معظم هذه المساحات تخضع لنظام الري الدائم كما تركز أغلبها حول الدلتا، وأدخل محاصيل جديدة نقدية بحيث تم تنويع المركب المحصولي تنويعاً كبيراً، كما تم زيادة الإنتاج الزراعي دون أن يكون ذلك على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التي كانت أساس الزراعة المصرية منذ القدم وعلى رأس هذه المحاصيل كان القطن، أيضاً أدخل نظام المصنع بمفهومه الحديث في مصر بعد أن كان يتم الإنتاج في المنازل أو في ورش صغيرة واستخدم الآلات الحديثة المتطورة في

المصانع وإهتم بتدريب العمال المصريين (١)عليها ولم يكتف بإستيراد الفن الإنتاجي الأوروبي فقط، إنما قام بتطويعه لخدمة الصناعة المصرية (٢) وكذلك احتكر محمد علي للتجارة خاصة الصادرات والواردات.

كان محمد علي باشا - إذن- صاحب مشروع سياسي نهضوي يهدف في المقام الأول إلى بناء قاعدة عسكرية وسياسية حديثة ذات شأن تقي المشرق العربي عدوان الغرب لا عن طريق المواجهة وإنما عن طريق التزود بأسباب المنعة والقوة التي تحقق نوعا من توازن القوى مع الغرب وتجعل الأخير يتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند للند، لذلك فقد سعى إلى أن يقيم في مصر دولة نموذجية حديثة توفر له فرصة إقامة دولة إسلامية قوية من خلال تطبيق نموذج مصر على الدولة العثمانية ذاتها، فقد صرح يوما لبعض خلصائه برغبته في الوصول إلى الآستانة، وخلع السلطان وتولية ابنه الصبي وتنصيب نفسه وصيا عليه لتتاح له فرصة إصلاح الدولة كلها، وهكذا كانت مصر - عند محمد علي- قاعدة انطلاق لمشروع سياسي إقليمي يعتمد على بناء قوة عسكرية كبيرة حديثة، وبناء مثل هذه القوة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة تقصر دونها خزانة والى مصر التي كانت تعتمد على الخراج والمكوس، ولا يستطيع محمد علي أن ينشد تلك الموارد من مصادر خارجية كالآستانة

١- شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان - الجزء الثالث - د. جمال حمدان ص- ٢٢ ٢- د. نوال قاسم: مرجع سابق - ص ١٧

مـثلا، فقد جعلـه الحـرص علـى إسـتقلال قـراره السياسـي ينفـر مـن فكـره الإستدانة ويرفضها عندما عرضت عليه في العقد الأخير من حكمه، فلا مفر أمامه من أن يدبر الموارد اللازمة لمشروعه السياسي من مصر ذاتها وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا إستطاعت الدولة أن تضع يدها على موارد البلاد كلها، تديرها وتنميها بالقدر الذي يوفر الأموال اللازمة لبناء القوة العسكرية الحديثة، بما تتطلبه تلك القوة من مؤسسات إنتاجية وخدمية، ومن ثم كانت السياسات الإقتصادية التي نفّذها محمد علي - تدريجيا- وإنتهت بوضع الإقتصاد تحت إدارة السلطة المركزية وتعبئة الموارد لخدمة المشروع السياسي الإقليمي وإدخال تغييرات هيكلية على النظام الإداري

تركيا

عاشت الإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر أوضاعاً اقتصادية صعبة من أهم أسبابها أن يهود الدونمة كانوا يتحكمون في مفاصل الشؤون المالية والاقتصادية للإمبراطورية العثمانية كما أنهم كانوا يديرون ويسيرون الدين العام من خلال ما هو تحت أيديهم من علاقات واسعة تربطهم بشبكة المال العالمية ولقد قام هؤلاء بدور ملموس ومعروف في تأجيج الحملات ضد السلطان العثماني والخلافة الإسلامية تحت دعاوى القومية التركية وكان من أبرز هؤلاء الذين قادوا

تلك الحملات ايمانويل فاراصو واحد من أبرز مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي عام ١٨٨٩م وإلى جانبه يهودي آخر من يهود الدونمة اسمه شمسي أفندي أما اسمه الأصلي فهو شمعون زوي وكان يدير مدرسة درس فيها التركي مصطفى اتاتورك.

استطاع يهود الدونمة السيطرة شبه التامة على المفاصل الأساسية للاقتصاد والمال في تركيا بعد اسقاط الخلافة العثمانية ومن خلال أدوارهم في تقويض الخلافة العثمانية ونفوذهم وسيطرتهم الاقتصادية والمالية تمكنوا من أن يلعبوا دوراً أساسياً خلال عملية بناء الدولة التركية الحديثة التي قامت على أنقاض الخلافة العثمانية واستطاعوا أن يجنحوا بالدولة التركية نحو العلمانية والاتجاه نحو الغرب كهوية ومسار استراتيجي مناقض تماماً لما كانت عليه تركيا الخلافة لعدد من القرون وظلت تركيا تحت سيطرة القوى العلمانية منذ تأسيسها وحتى بداية سبعينات القرن الماضي لم تشهد نمواً اقتصادياً ملفتاً للنظر ولكن رياح التغيير السياسي طهرت تركيا منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين حيث ظهرت أحزاب وقوى سياسية تناهض العلمانية وترفض سيطرتها على مقدرات البلاد وكان للاضطرابات السياسية التي حدثت في مثل هذه الأوضاع انعكاساتها السلبية على الأداء الاقتصادي وتدنٍ في مستوى حياة الناس وبدأ كل فريق ينظم نفسه ويتكتل لكي يحمي مصالحه السياسية والاقتصادية فشكلت القوى العلمانية جمعية رجال الأعمال

والصناعيين الأتراك المعروفة باسم توسياد عام ١٩٧١م في اسطنبول وكان معظم مؤسسي هذه الجمعية من اليهود وبلغ عدد أعضائها ٤٥٤ شخصاً هم الأكثر ثراء على الإطلاق في تركيا ويمتلكون حوالي ١٣٠٠ شركة يصل عدد العمال المنضوين فيها حوالي ٥٠٠ ألف شخص كما أن حجم النشاط الاقتصادي لهذه الشركات يصل إلى ٧٠ مليار دولار.

وفي مطلع الثمانينات من القرن الماضي ظهرت قوى اقتصادية جديدة استطاعت أن توجد لها موطئ قدم إلى جانب القوى العلمانية حيث شهدت مناطق وسط الأناضول نمواً سريعاً لرؤوس أموال تركية ذات اتجاهات إسلامية وكانت هذه القوى الإسلامية الجديدة تستند في حركتها الاقتصادية والمالية إلى أموال الأتراك المغتربين في أوروبا وأمريكا وبدعم تحويلات هؤلاء المغتربين أرست هذه القوى الإسلامية الصاعدة أسس وقواعد مالية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة بعيدة عن المراباة ومع تزايد نشاط هذه القوى الجديدة وقدرتها على إحداث نهضة صناعية وتجارية كبيرة في مختلف نواحي تركيا بدأ مستثمرون إسلاميون بالتدفق على تركيا الصاعدة وظهرت مشاريع اقتصادية وتجارية مشتركة كبيرة كان لها دور في تأسيس العلاقات الاقتصادية والمالية بين تركيا والعالم الإسلامي.

لم يكن تدفق الأموال الإسلامية لينجو من محاربة شرسة من قبل القوى العلمانية التي ناصيتها العداء مستخدمة نفوذها السياسي والدعم

اللامحدود الذي كانت تحظى به من قبل حكومات مختلفة حتى أنه تم إصدار أحكام قضائية متعددة بموجبها تم إغلاق وتصفية عدد من هذه الشركات ذات الاتجاه الإسلامي.

وفي ظل هذا الصراع قامت القوى الاقتصادية الجديدة ذات التوجه الإسلامي بتنظيم نفسها حيث ظهرت مجموعة كوين سان التي وصل عدد مساهميها إلى حوالي ٣٠ ألف مساهم أكثرهم من المغتربين.

وفي أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وما أحدثت من مضايقات وما جرت على المسلمين والاستثمارات الإسلامية فى أمريكا وأوروبا سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى خلق مناخ جاذب لرؤوس الأموال التركية والإسلامية المهاجرة لكي تستثمر في تركيا حيث توجد بيئة آمنة ومجزية للاستثمارات وبقدوم مثل رؤوس الأموال الإسلامية هذه إلى تركيا ضعفت سيطرة ونفوذ جمعية الدونمة وقويت شوكة القوى الجديدة التي تسعى إلى استعادة تركيا الخلافة لدورها المتميز والمطلوب خاصة في ظل هذه الحقب المظلمة من تاريخ أمتنا وشعوبنا الإسلامية.

الخروج من الأزمة وبداية النهضة

والحديث عن النهضة الاقتصادية التركية لابد أن يرتكز على مجمل المشهد التركي الذي أذهل المراقبين والمحللين السياسيين والاقتصاديين على السواء ذلك أنه أضحى واحداً من أثرى المشاهد الإقليمية والدولية حيوية في كافة مناحي الحياة كما أن الصعود المذهل والمفاجئ للدور

التركـي علـى مستوى الإقليم والمستوى الدولي جعل هذا المشـهد محل اعجاب بل وتحليل من قبل المفكرين هذا النهوض الذي فاجأ الكل مع بداية الألفية الجديدة وتزامن مع بروز وولادة حزب العدالـة والتنمية في أغسطس عام ٢٠٠١م.

لقد كانت مفاجآت هذا الحزب العملاق أنـه أستطاع بعد عام واحد فقط من إعلان تأسيسه حصد أغلب المقاعد النيابية إذ حصد عدد ٣٦٠ مقعداً من بين ٥٥٠ مقعدا هو قوام مجلس النواب التركي.

وبهذا النجاح الباهر الذي لم يسبقه أي حزب آخر استطاع هذا الحزب بقيادتـه الجماعيـة الواعيـة بزعامـة اردوغـان أن يشكل الحكومـة منفرداً ممـا أتـاح لـه تلبيـة المطالـب الجماهيريـة التـي حملتـه بـاعتزاز وإعجـاب وتأييد منقطع النظير إلى السلطة وذلك بأن تمكن من خلال صدق الرجال وإخلاصهم وتفانيهم في حب وطنهم أن يغيروا الكثير من المعطيات التي كانت جاثمة على صدر تركيا وأعادوا لهذا البلد ألقه ووضعوه في المكان الذي يستحق بين شعوب العالم.

فشهدت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم نهضة سياسية واقتصادية وثقافيـة تلازمت مع إنجـازات دبلوماسية ومواقف سياسية مبدئية صادقة مع التاريخ التركي الإسلامي الذي كان لها شرف وباع طويل في تحقيق العديد من المنجزات إبان الخلافة العثمانية وهذا النجاح الباهر الذي تعيشه تركيا منذ بداية الألفية الثالثة يمكن أن نربطها

بظاهرة حزب العدالة والتنمية بما يمتلكه من قيم أخلاقية عالية يعتز بها الحزب ويعبر عنها قادته خاصة الثلاثي أردوجان ، أوغلو عبدالله جول.

إن قيادة هذا الحزب العملاق تطرح بوضوح نظرتها الأخلاقية المغايرة لجوانب عديدة مما يطرحه فلاسفة الحضارة الغربية التي سارعت بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى الترويج لفلسفة نهاية التاريخ لفوكومايا وإلى صراع الحضارات لهنتجتون لكن الرجال الأفذاذ مثل البروفسور أحمد داود أوغلو الذي يعتبر أحد أبرز فلاسفة السياسة في القرن الواحد والعشرين استطاع أن يعيد صياغة المنظومة السياسية والدبلوماسية المعاصرة لتركيا وفق رؤية حضارية إسلامية جديدة ستعيد الاعتبار لكل القيم والأعراف والمواثيق الإنسانية التي كادت أن تختفي بفعل أزمة الحضارة المادية الغربية المعاصرة يقول أوغلو إن الحضارة الغربية عجزت عن توفير الأمان والحرية للإنسان برعونتها في التعامل مع بقية شعوب العالم.

تركيا أصبحت اقتصاديا تحتل المركز رقم ١٦ على مستوى العالم أما على المستوى الأوروبي فتحتل المركز رقم ٦ في المجال الاقتصادي أما مؤشر دخل الفرد في تركيا فقد كان عام ٢٠٠٢م يقدر بمبلغ ٣٥٠٠$ دولار أمريكي لكنه من خلال السياسة الاقتصادية الحكيمة وبقيادة حزب العدالة والتنمية قفز دخل الفرد عام ٢٠٠٨م إلى ١٠٥٠٠$ دولار أمريكي أما حجم الإنتاج عام ٢٠٠٢م فقد كان يقدر

بـ١٨٠ مليـار دولار لكنـه قفـز عـام ٢٠٠٨م إلـى ٧٤٠ مليـار دولار أي تضاعف أربع مرات خلال ست سنوات.

واستطاعت تركيا أن تسجل نمواً جعلها تحتل ثـاني أكبر معدل نمو في العالم بنمو مقداره ١١.٥% كما استطاعت أن تحافظ على متوسط نمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٨م في حدود ٦% وهذا معدل نمو رائع رغم حدوث الأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها منذ عام ٢٠٠٦م وأدت إلى حالات هبوط حاد في نمو العديد من دول العالم الصناعي.

تظهر خطط التنمية الاقتصادية لتركيا تطلعها إلى تحقيق صادرات تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار وكذلك إيرادات تصل أيضا إلى مقدار ٥٠٠ مليار دولار، كما تخطط لتحتل موقع أحد الدول العشر الأولى اقتصادياً على مستوى العالم والجدير بالإشارة أن تركيا تحتل المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج وهي كذلك الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز والثالثة في العالم في تصنيع الباصات.

ومن بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فإن ١٥ سيارة صنعت في تركيا وفي مجال صناعة الأسمنت تعد تركيا الأولى في تصدير هذه المادة الهامة وتحتل المرتبة الثانية على أوروبا في إنتاج الحديد والفولاذ كما تعتبر الأولى في العالم في تصدير حديد البناء والثالثة في تصدير الرخام وحجم التجارة الخارجية لتركيا سجل في عام ٢٠٠٢م ٨٨ مليار دولار

لكنه قفز في عام ٢٠٠٨م إلى ٣٣٤ مليار دولار أي نسبة نمو مقدارها حوالي ٣٧% تقريبا وحجم الصادرات التركية تضاعف أربع مرات ففي عام ٢٠٠٨م وصل إلى ١٣٢ مليار دولار مقارنة بـ٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م.

والمهم أن نعرف أن تركيا تستورد النفط والمحروقات والزيوت وتستورد كذلك المواد الخام الأولية ثم تعيد تصنيعها وبالتالي تصديرها إلى العالم الخارجي، فكيف لو أنها تمتلك نفطاً وغازاً ومواداً أولية مثلما هو الحال في العديد من البلدان العربية التي تكتفي بتصدير هذه المواد الأولية ولا تقيم صناعات في أوطانها أنها مسألة هامة وبحاجة إلى رؤية ثاقبة وقيادات مخلصة لأوطانها تعيد ترتيب أولوياتها بحيث ترتقي بمستوى حياة شعوبها مثلما هو الحال عليه في تركيا حزب العدالة والتنمية.

والناظر إلى الواقع الاقتصادي التركي قبل تولي حزب العدالة يشهد اقتصادا مترهّلاً وتضخماً وصل إلى قرابة ٥٥%، وبدأت هذه النسبة فى الانخفاض شيئاً فشيئاً لتصل نسبة التضخم في هذا العام إلى ١٠% فقط ومنذ عشر سنوات كانت نسبة النمو سلبية بنسبة ٩.٥%، لتصبح في هذا العام إيجابية بنسبة ٩.٩ % ومنذ تولي حزب العدالة بدأت عجلة النمو والنهضة في لدوران ليصبح اسم تركيا في قائمة الدول التي حققت أكبر نسب النمو في العالم وتربعت تركيا - بسكانها الثلاثة والسبعون

مليـون نسـمة- علـى المرتبـة السـابعة عشـر فـي الاقتصـاد العـالمي ولـم تكتف تركيـا بتحقيـق اكتفـاء ذاتـي فـي مجـال الزراعـة، بـل أصبحت تركيـا الدولـة السـابعة عالميـا فـي تصـدير المنتجـات الزراعيـة، بكافـة أنواعهـا الطازجة منها والمعلبة والمصنّعة.

وقبـل تسـع سـنوات كـان معدل دخـل الفـرد فـي تركيـا يقـدر بثلاثـة آلاف وخمسمئة دولار سنويا، ليصل المعدل حاليـا إلـى عشـرة آلاف وخمسـمئة دولار سـنويا، وهـذه الزيـادة تناسـبت مـع مسـتوى النمـو للاسـتثمارات، وبالتـالي ازدادت معـدلات الاسـتهلاك للفـرد، إضـافة إلـى زيـادة قـدرة المواطنين على الاستثمار.

وبسـبب التشـجيع الحكـومي للاسـتثمار سـواء مـن قبـل المـواطنين أو الشركات الأجنبيـة، وقيـام الحكومـة بتسـهيل الإجـراءات للـراغبين بإقامـة مشـاريع اسـتثمارية وإزالـة الحـواجز البيروقراطيـة، وفـتح الأبـواب أمـام المستثمرين المحليين والأجانـب، أدّى ذلـك لجعل تركيـا ذات منـاخ جـاذب للمستثمرين، وبهذا نهض القطاع الخاص وصار له دوره الرديف للقطاع الحكـومي فـي عمليـة التنميـة، بـل إن القطـاع الخـاص يعتبـر المحـرك الاقتصادي الأبرز لعمليـة التنميـة فـي تركيـا، وهـذا الأمـر لـم يكـن ليتمّ إلا بسبب التزام الحكومـة بالقيـام بعمليـات الرقابـة والتشـجيع ووضـع قواعـد ومعايير واضحة وعادلة، وخلق جو المنافسـة المتساوية وهذا من أهم

عوامل نجاح الاقتصاد التركي، بالإضافة إلى دعم شركات الاستثمار أو شركات القطاع الخاص التي تريد أن تنطلق إلى العالمية.

وكان من نتيجة ذلك انخفاض عجز الميزانية الكبير من ١٢% من الدخل القومي حتى وصلت في العام الماضي إلى صفر %، والسبب أن خبراء الاقتصاد وضعوا أهدافاً قطعية وعملوا على تطبيقها من أجل خفض نسبة العجز، وتم إعلان ذلك وإعلان السياسات المتبعة لتحقيق هذا الهدف، وكان الالتزام بنظام الميزانية المعلن سببا أساسيا في مكافحة التضخم، وطبق البنك المركزي التركي سياسات نقدية تضمن الحفاظ على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم طوال التسع سنوات الماضية، وتم تحقيق ما كان يعتبر شبه مستحيل بخفض نسب التضخم من ٥٥% إلى أقل من ١٠%، وهذا يعتبر نجاحا باهرا، ومنافسا للدول المتقدمة، ومع ذلك لازال الهدف هو خفض التضخم إلى مستوى ٥%.

ومن الملامح المهمة التي يجب الإشارة إليها أن تركيا خلال التسع سنوات الماضية جعلت الإنفاق على التعليم على رأس الميزانية التركية، فالتعليم يحتل المركز الأول في الإنفاق، ولذا تم تشييد المدارس وتطوير المناهج وتقليص عدد الطلاب في الفصول الدراسية، ودعم المعلمين وتأهيلهم والرقابة على أدائهم، كما تم تشجيع التعليم لدى الأسر ذات الدخل المحدود التي لاترسل أبناءها للدراسة، وذلك بصرف مكافآت عن

كل طالب وطالبة يتم إرساله للدراسة ويتم تسليم هذه المكافآت لأمهات الطلبة، وبهذا ازداد الإقبال على التعليم وارتفع عدد الدارسين في المدارس إلى مليونين ونصف المليون طالب وطالبة.

ثم يأتي الإنفاق على الصحة في المرتبة الثانية بعد التعليم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستطلاعات الحديثة تفيد بأن ٧٤% من الشعب التركي راضٍ تماما عن الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة للمواطن، حيث تم تحسين مستوى الخدمة ودعم الأطباء ماديا، وتقنين عدد المرضى الذين يعالجون لدى كل طبيب يوميا، واستجلاب الأدوية بأرخص الأسعار، وتقنين صرفها لمنع الهدر والإسراف، وتوفير العلاج المجاني تلقائيا لكل تركي يقل عمره عن ١٨ سنة، وتوفير التأمين الصحي لكل من يكبر عن ١٨ سنة وفق نظام العمل، واستطاع القطاع الصحي بفضل الإدارة الحكيمة لأموال الدولة أن يحقق قفزات متميزة نالت إعجاب الكثير من دول العالم التي بادرت بطلب الاستفادة من التجربة التركية.

وحين نتعرض للمرتبة الثالثة في الإنفاق الحكومي بعد التعليم والصحة،فهو من نصيب الاستثمار لاسيما في قطاع النقل والمواصلات وتطوير شبكاتها لتكون شريان الحياة للحركة التجارية وهذا يشجع المستثمرين ويسهل عليهم مشاريعهم وعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع.

وفي مجال الطاقة فقد قامت الحكومة بتسليم إدارته للقطاع الخاص، وفي قطاع الزراعة حرصت على دعم المزارعين وتوجيههم، وقامت الحكومة بإعادة هيكلة قطاع الزراعة بما يراعي حاجات السوق المحلي والدولي، وزادت نسبة الدعم لمنتجات معينة، وقللت نسبة الدعم لمنتجات أخرى، وتم رفع مستويات الإنتاج للمزروعات قليلة الإنتاج، وتقليل إنتاج المزروعات الفائضة عن احتياج السوق، حتى أصبحت تركيا الدولة السابعة عالميا في المجال الزراعي.

كل هذه الأرقام والملامح المتميزة والتي أشار إليها مسؤول الملف الاقتصادي التركي د. علي بابا جان، في حوار على قناة الجزيرة، أكّد فيه أن الدول العربية بإمكانها أن تحقق ما حققته تركيا، فالدول العربية لاتفتقر إلى الموارد البشرية والمواد الخام والكفاءات والخبرات العلمية، ولم تكن تركيا أحسن حالا من الدول العربية قبل تسع سنوات لكنها استطاعت أن تحقق قفزات قوية جعلتها في مصاف الدول المتقدمة صناعيا وزراعيا.

إن أي دولة تسعى لنهضة اقتصادية فهي بحاجة ماسّة إلى إدارة صحيحة للميزانية وللإنفاق العام، والالتزام التام بذلك النظام وبتلك الأنظمة والسياسات التي يتم وضعها وفق أسس صحيحة.

تجربة ماليزيا

دولة إسلامية تقع في جنوب آسيا عبارة عن شبه جزيرة، وهي دولة تطمح إلى اللحاق بركب الدول الصناعية بحلول ٢٠٢٠وتعد من أهم الدول الآسيوية، وتجربتها التنموية من أهم التجارب ومن المعلومات عنها :

- أهم الموارد التي تزخر بها القصدير والأخشاب، النحاس، الحديد، البوكسيت والغاز الطبيعي- تعداد سكانها: حوالي ٢٤ مليون نسمة- معدل نموها السكاني ١.٨٦% - بها عدة مجموعات عرقية ٥٨ % ماليزية، وأخرى من الصين، الهند وغيرها- بها عدة ديانات : الإسلام، المسيحية، البوذية، والهندوسية- لغتها الرسمية: اللغة الماليزية.

وتعتبر دولة ذات دخل متوسط حولت من سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ اقتصادها من منتج للمواد الخام إلى العديد من القطاعات الإنتاجية نتيجة لنمو صادراتها من الالكترونيات.

مساحتها ٣٢٠ ألف كم مربع وعدد سكانها ٢٨ مليون نسمة وكان الماليزيون قديما يعيشون فى الغابات ويعملون فى زراعة المطاط والموز والأناناس وصيد الأسماك وقد عانت الدولة صراعات طائفية بين أتباع ١٨ ديانة ومذهب وكان متوسط دخل الفرد أقل من ألف دولار

سنوياً في عـام ١٩٨١ حينمـا تولى د/ مهاتير محمد الحكم ويعود الفضل في تطـوير ماليزيا للدكتور ماهتير محمد وتعد اليوم في طليعة الدول التي تسمى نمور آسيا، وهي التي خرجت من أسر التخلف ودخلت في نـادي الدول المتقدمة، وهي الدولة المسلمة الوحيدة بين هذه المجموعة،ويقوم اقتصادها على التنوع كما هو حال ثقافتها.

والفضل في هذه النهضة يعود إلى اهتمام السلطة بالمواطن قبل كل شيء، حيث أدى هذه الاهتمام إلى تبادل مشاعر الاحترام مع السلطة، إذ تقوم الحكومة بإشراك المواطنين في النقاش حول القضايا الاقتصادية عبر المجالس التي خصصت لذلك،ولهذا فإن المواطن الماليزي يشعر دائما أنه هو المستهدف من عملية التنمية،وأن نهضة بلاده تقوم عليه كفرد قبل كل شيء، فعندما سأل أحد الاقتصاديين العرب عاملاً ماليزياً بسيطاً عن سر المعجزة التي حققتها بلاده، أجاب ببساطة: لقد طُلب منا العمل لثمان ساعات في اليوم، فعملنا ساعتين إضافيتين كل يوم حباً للوطن، ولا ننسى أن هذه الساعات الإضافية كانت تطوعية، وما كان هؤلاء العمال ليقدِموا على اقتطاعها من أوقات راحتهم إلا لإيمانهم بأنها ستأتي بالخير على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

فاز د/ مهاتير بعضوية مجلس الشعب عام ١٩٦٤ ثم خسر مقعده بعد ٥ سنوات وتفرغ لتأليف كتاب عن مستقبل ماليزيا الاقتصادى فى

١٩٧٠ وأعيد انتخابه سيناتور عام ١٩٧٤ وتم اختياره وزيراً للتعليم فى ١٩٧٥، ثم مساعداً لرئيس الوزراء فى ١٩٧٨، فرئيساً للوزراء عام ١٩٨١، لتبدأ النهضة الشاملة التى تحدث عنها فى كلمته التي القاها بمكتبة الإسكندرية، فقد قال الرجل أنه استوحى افكاره من النهضة المصرية على يد محمد علي فماذا يا ترى فعل هذا الرجل خلال ٢١ عاما؟

أولاً: عمل خطة استراتيجية لمستقبل ماليزيا حدد فيها الأولويات والأهداف والنتائج، التى يجب الوصول إليها خلال ١٠ سنوات وبعد ٢٠ سنة حتى ٢٠٢٠ .

ثانياً: قرر أن يكون التعليم والبحث العلمي هما الأولوية الأولى على رأس الخطة فخصص أكبر قسم فى ميزانية الدولة لتدريب وتأهيل الحرفيين والمدارس ومحو الأمية والبحث العلمي ثم أرسل عشرات الآلاف كبعثات للدراسة فى أفضل الجامعات الأجنبية.

ثالثاً: أعلن للشعب بكل وضوح خطته واستراتيجيته، وأطلعهم على النظام المحاسبى، الذى يحكمه مبدأ الثواب والعقاب للوصول إلى النهضة الشاملة، فصدقه الناس ودعموه، وبدأوا بقطاع الزراعة فغرسوا مليون شتلة نخيل زيت فى أول عامين لتصبح ماليزيا أولى دول العالم فى إنتاج وتصدير زيت النخيل وفي السياحة وضعوا خطة لتطوير المناطق السياحية بحيث تجذب خلال عشر سنوات ٢٠ مليار دولار بدلاً من ٩٠٠

مليون دولار كما كان الحال عام ٨١، وبلغ دخل ماليزيا من السياحة اليوم هو ٣٣ مليار دولار سنوياً.

أما في قطاع الصناعة فقد حققوا فى عام ٩٦ طفرة تجاوزت ٤٦% عن العام السابق بفضل المنظومة الشاملة والقفزة الهائلة فى تصنيع الأجهزة الكهربائية،والحاسبات الإلكترونية، مما عمل بدوره على تشغيل ملايين العاطلين بالمصانع بعد تأهيلهم..

وفي قطاع الاستثمار فتح الباب على مصراعيه بضوابط واضحة أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية لبناء أعلى برجين توأم فى العالم يضمان ٦٥ مركزا تجارياً فى العاصمة كوالالمبور وحدها وأقام قواعد منضبطة للبورصة وتم تشغيلها خطوة خطوة حتى وصل حجم تعاملها اليومى إلى ألفى مليون دولار يومياً.

عمل د/ مهاتير على إنشاء أكبر جامعة إسلامية في العالم وقد أصبحت ضمن أهم خمسمائة جامعة فى العالم يتهافت على دخولها شباب الخليج كما أنشأ عاصمة إدارية جديدة بجانب العاصمة التجارية كوالالمبور التى يقطنها الآن أقل من ٢ مليون نسمة، ولكنهم خططوا أن تستوعب ٧ ملايين عام ٢٠٢٠، ولهذا بنوا مطارين وعشرات الطرق السريعة تسهيلاً للسائحين، والمقيمين، والمستثمرين، الذين أتوا من الصين، والهند والخليج ومن كل بقاع الأرض، يبنون آلاف الفنادق بدءًا من الخمس نجوم حتى الموتيلات التي يمكنك الإقامة بها بعشرين دولار فى

الليلة.

واستطاع د/ مهاتير من عام٨١ إلى ٢٠٠٣ أن يخرج بلاده من قاع الحفرة لترقى لمصاف الدول الناهضة، وذلك بناء على أرقام واقعية : زاد دخل الفرد من ١٠٠ دولار سنوياً فى عام ١٩٨١ إلى ١٦ ألف دولار سنوياً ووصل الاحتياطى النقدى من ٣ مليارات فى عام ١٩٨١ إلى ٩٨ ملياراً كما وصل حجم الصادرات إلى ٢٠٠ مليار دولار ووضع قوانين تحكم حقوق الطوائف الثمانية عشر المختلفة بالعدل وأخيرا قرر د/ مهاتير عام ٢٠٠٣ وبعد ٢١ سنة، أن يترك الكرسى رغم كل المناشدات، ليستريح تاركاً لمن يخلفه خطة استراتيجية حتى عام ٢٠٢٠ بناءة وقابلة للتطوير بحسب الاحتياج تسمى عشرين.. عشرين تهدف إلى تحويل ماليزيا إلى رابع قوة اقتصادية فى آسيا بعد الصين، واليابان، والهند ومن أهم مؤشراتها الاقتصادية أن :الناتج المحلي الإجمالي: ١٩٨.٤ مليار دولار - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: ٤.١ % - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٨٨٠٠ دولار - نصيب القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي : الزراعة: ١٢ %- الصناعة : ٤٠ % - الخدمات: ٤٨ % - نسبة السكان تحت خط الفقر ٨ % - معدل التضخم : ١.٩ % - العمالة ٩.٩ مليون نسمة.

ومن مؤشرات النجاح فى التجربة الماليزية كما يرى الكثير من الباحثين أن متوسط دخل الفرد ارتفع من ٦٠٠ رنجت سنة ١٩٨٠ إلى

١٠.٠٠٠ رنجـت سـنة ٢٠٠١ (١ دولار = ٣.٨ رنجـت) وارتفـاع الصـادرات مـن ٥ مليـار دولار إلـى ٩٥.٢ مليـار دولار سـنة ٢٠٠٢، وانخفضت نسبة الفقر من حوالي ٥٢% عام ١٩٧٠ إلى مستوى قياسي عام ١٩٨٨ وبلغت ٥.٥ % كما انخفضت نسبة البطالة إلى ٣.٥% عام ٢٠٠٠ وانخفضت نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى ٦.٨ %.

وكانت أول تجربة لدولة من دول العالم الإسلامي تصل لمصاف الدول المتقدمـة والتجربـة الماليزيـة لهـا أسـلوب واضـح فـي الإدارة والتنميـة وفيهـا الكثيـر مـن الجوانـب يمكـن الاسـتفادة منهـا وماليزيـا مـن الـدول المتميزة في مجال حقوق الإنسان.

والنجاح في ميدان الاقتصاد ليس هو وحده ما يميز التجربـة الماليزيـة، فهو واحد من نتائج نجاحها وليس سبباً في تميزها، والسؤال المهم هل كان نهوض ماليزيا أمراً حتمياً فقط لأنها توجد في منطقة شرق آسيا التي شهدت بروز النمور الآسيوية في النصف الثاني من القرن الماضي، أم أن ضربة حظ وبقسط من الفهلوة السياسية تبوأت مكانتها المرموقة في عالم اليوم .

لم يكن نجاح النموذج الماليزي حتمياً لأن منطقة شرق آسيا شهدت أيضا في عدد من دولها أنظمة سياسية فاشلة وديكتاتوريات عسكرية أورثت البؤس والتخلف، كما أن هذا النجاح ليس وليداً فقط لعهد مهاتير

محمد في الحكم، ولئن تميز عهده بالنجاح الاقتصادي فإن هذا لا يحكي كل قصة النجاح الماليزي المتعددة الوجوه، ذلك أنه ارتكز على نجاح سياسي سابق وضع لبناته آباء الاستقلال المؤسسون الذين وفَّروا لماليزيا هندسة سياسية متفردة وفرت لبلادهم نظاماً سياسياً مستقراً استوعب ببراعة فائقة واقع البلاد الاجتماعي وحقائق التعدد العرقي والديني والثقافي منذ وقت مبكر، ليجنبوا بلادهم منذ بواكير الاستقلال التخبط في متاهات التنازع والشقاق غير المجدي المفضي إلى نتائج كارثية.

وتفرد ماليزيا ليس عنوانه النجاح الاقتصادي لعصر مهاتير فحسب، فجارتها سنغافورة صاحبة قصة نجاح اقتصادي مماثلة للزعيم لي كيوان يو، ولكن تفردها يأتي من هذه القدرة الفائقة للعقل السياسي الماليزي الذي نجح منذ سنوات ما قبل الاستقلال في قراءة الواقع والوعي بحقائقه والنفاذ إلى استشراف المستقبل ببصيرة متقدة والقدرة على تحويل هذه الرؤية العميقة للواقع الى نظام سياسي مستقر، لقد وجد آباء الاستقلال بزعامة تنكو عبد الرحمن وزملاؤه من زعماء الملايو من أهل البلاد الأصليين الذين يدينون بالإسلام وجدوا بلادهم تعيش حالة معقَّدة ومركَّبة من التعدد العرقي بسبب المهاجرين الصينيين والهنود الذين عمل الاستعمار البريطاني لماليزيا على توطينهم فيها، لم يضع زعماء الاستقلال وقت البلاد في مغالطة حقائق الواقع على مراراتها برفضها،

والعمل على استئصالها، أو التحايل عليها، ولم يتعاملوا بعقل دوجماتي بما يجب أن يكون، وليقفوا عند ذلك كما يقف حمار الشيخ في العقبة، بل بادروا إلى استيعاب هذا التعدد العرقي ليكون مصدر قوة للبلاد فقبلوا به ونجحوا في خلق تحالف سياسي من الأحزاب السياسية الغالبة والممثلة للتيارات الرئيسة فيها، ونجح العقل السياسي ذا البصيرة لآباء الاستقلال في تفويت الفرصة على الاستعمار البريطاني الذي كان يراهن في تمديد بقائه في ماليزيا على رفض زعماء الملايو تصفيته.

تجربة ماليزيا فى التنمية البشرية(التعليم فقط)

تعد الموارد البشرية كنوزا حقيقية في الاقتصاديات الحديثة نظرا لما تساهم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، حيث يتحدد مستوى نشاط مختلف الوظائف داخل التنظيم بمدى كفاءة المورد البشري، لذا فالاهتمام بالبشر يشكل أحد أهم أهداف الإدارة الحديثة وأكثرها صعوبة.

ولقد أخذت أهمية تنمية الموارد البشرية تتعاظم في تمكين المنظمة من مواجهة تحديات البيئة والوصول بها إلى تنفيذ مشاريعها التنافسية بما يحقق لها قدرة أكبر على تحقيق رضا الجميع وكان مفهوم التنمية منذ العشرينيات وحتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع ظهور مفهوم التنمية البشرية سنة ١٩٩٠ عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها.

ولأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية وما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية؛ كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدما حتى أطلق عليها النمور الآسيوية، وأصبحت مثلا يحتذى لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية.

على الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م رصد أهم ٣٠ دولة مصدرة للتقنية العالية وقد كان لها تجربة فى التربية، التعليم والتكوين ومقومات نجاحها فلم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي إلا انعكاساً واضحاً لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في

تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة وساهم هذا النظام في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهوما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يلي:

١- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي: فقد حرصت على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً لفترة إحدى عشرة سنة وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى ٢٠.٤% سنويا من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ٢.٩% عام ١٩٦٠ إلى ٥.٣% عام ١٩٩٥م ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل في العام ٢٠٠٠ حوالي ٩٣.٨% من جملة

السكان مقارنة بـ ٥٣% عام ١٩٧٠، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي ٩٩% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد ق يدت أسماؤهم بالمدارس، و٩٢% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

٢- اهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة : اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة ١٩٩٦ التعليم فيما قبل المدرسة جزءا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق المنهج التعليمي المقرر من الوزارة.

٣- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية: يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم

٤- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية: تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملا ، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم ٠

٦- التوافق مع التطورات التقنية : توافق ا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات تخطو الحكومة الماليزية نحو إعادة

تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.

٧- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد: أسست جامعة الملايا كأول جامعة في البلاد عام ١٩٤٩ وكان مقرها سنغافورة - توجد اليوم أكثر من ١١ جامعة حكومية - والعديد من الفروع للجامعات الأجنبية تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات

٨- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث: قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد. وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

٩- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة: يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.

التجربة الماليزية والحضور الإسلامي فيها:

الدكتور عبد الحميد عثمان مستشار رئيس الوزراء الماليزي السابق يرى أن الأسر العربية والإسلامية أصابتها أمراض مستعصية، والعلاج الوحيد لها يكمن في مشروع الإسلام الحضاري الذي طرحته ماليزيا والذي من خلاله يتحقق الاكتفاء الذاتي للدول الإسلامية باستغلال الأراضي الخصبة الموجودة لديها في الزراعة ، مشددا على انه لا يجوز الانشغال بالحديث عن أمجاد الماضي وإهمال بناء الحاضر والمستقبل ، لان الإسلام يدعو إلى النهوض وفتح مجالات جديدة، ويشجعنا على القضاء على البطالة ، والإحصاءات تشير إلى أن نسبة الفقر في ماليزيا قلت من٧١ بالمائة بعد الاستقلال إلى ١ بالمائة الآن إذ لم يعد هناك فقر ولا توجد بطالة، بل إن عدد العمال من الخارج تجاوز ٣ ملايين نسمة من عدد السكان الأصليين الذين يبلغون ٢٥ مليون نسمة ، وهذا معناه انه لا توجد بطالة فى المجتمع الماليزي.

اعتمدت ماليزيا على حركة وفكرة جديدة لتحقيق نهضة الأمة تسمى- كما ذكرنا- بمشروع الإسلام الحضاري، من خلال محاولة النهوض بالشريعة الإسلامية وذلك بجعل المسلمين على الطريقة الإسلامية الصحيحة في الزمن الحاضر، فالإسلام الحضاري ترتيب جديد لإنجاح

حياة المسلمين كافة ويدعو إلى محاربة البطالة التي تعاني منها الدول الإسلامية بشكل كبير.

وقد اتفقت التجربة الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي جعل الإنسان محور نشاط التنمية وأداتة، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الإجتماعية والمساواة الإقتصادية،مع الإهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من المالاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة.

وقد اهتمت بتجربة تحسين المؤشرات الإجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوظيفهم وتعتمد في النشاط الإقتصادي على مبدأ الديمقراطية الذي يقوم على الشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.

كما التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الإقتصادية وتوجيه الموارد وأسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص، عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص.

ويقول الأستاذ مصطفى الدسوقي الخبير الإقتصادي بمركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر عن تجربة التنمية في ماليزيا ومدى ارتباطها بالإسلام، أن فكر رئيس الوزراء الماليزي قائم على أن النظام الإسلامي لا يوجد به نموذج للتنمية ولكن توجد بالإسلام مجموعة من القيم والأخلاق يستفاد منها في ترشيد النظام الرأسمالي ،مثل حث المسلمين على العمل والإتقان والمساواة والعدل والتكافل الإجتماعي.

وقد تفردت ماليزيا في بعض التطبيقات الإسلامية في المجال الإقتصادي من وجود شركات للتأمين تعمل وفق المنهج الإسلامي، ووجود بعض الآليات في سوق المال تعمل وفق المنهج الإسلامي وأيضا وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية وبالرغم من المكانة الهامة التي يتبوأها الإقتصاد الماليزي كنموذج إسلامي قادر على الصمود والمنافسة الخارجية ،واعتباره نموذجا إسلاميا في التنمية يمكن للدول الإسلامية أن تحذو حذوه، إلا أن هناك بعض الإنتقادات الموجهة لهذا الإقتصاد خاصة في مجال البنوك والصيرفة الإسلامية،فقد ذكر في هذا الشأن سليمان عبد الله ناصر على هامش مؤتمر الصرافة الإسلامية في اليمن أن الإعتراضات على تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا كثيرة أهمها وأكثرها شرعية وقليل منها تشغيلية،ومن الإعتراضات الشرعية يذكر:

ـ مسألة الموافقة الشرعية على إنشاء النوافذ الإسلامية، حيث أن البعض يقر بأنه لا يجوز إنجاز نوافذ إسلامية في بنوك هي أصلا غير إسلامية،حيث إن البنوك التقليدية تعتبرها أسلوبا تسويقيا لجذب المسلمين في ماليزيا.

ـ مسالة الموافقة الشرعية على وضع معايير يقال فيها إنه لا يجوز الإستثمار في مشروع ما ،حيث أن الماليزيين يقولون أنه إذا تم الإستثمار في مشروع نشاطه حلال بنسبة ثمانين في المائة على سبيل المثال فإنه يكون حلالا،شريطة أن يتم خصم العشرين في المائة من الأرباح والتبرع بها،والبعض الآخر يقول أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الإستثمار في أي مشروع إلا إذا كان نشاطه ورأس ماله حلال متوافق مع الشريعة الإسلامية مائة في المائة.

ـ بيع الدين وبيع العينة والمتاجرة بالصكوك وخلق مشتقات،هذه كلها مسائل مختلف عليها أصدر فيها كثير من العلماء تصاريح قوية بالتحفظ عليها ،آخرها تصريح تقي الدين عثماني الذي قال أن ٨٥% من الصكوك لا تتوافق مع الشريعة.

ومن الدروس المستفادة منها :

– استثمارها لمنظومة القيم التي حض عليها الإسلام والاستفادة منها في مجال الاقتصاد خصوصا.

- **اعتماد طريقة الشورى من خلال نظم ديمقراطية تكرم حقوق الأفراد.**
- **تحقيق الانسجام بين العرقيات المختلفة والمتنوعة بتحقيق مصالحها كان عامل بناء.**
- **الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصاد الوطني.**
- **الاعتماد على الذات.**
- **الاستفادة من التكتلات الإقليمية.**
- **التنمية البشرية ورفع كفاءة راس المال البشري.**
- **أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية كالزكاة والوقف.**
- **ضرورة توزع التنمية على كل المناطق وكل الفئات، يقضي على ظواهر الهجرة والطبقية والشعور بالظلم وغيرها.**
- **اعتبار البعد الزمني لاستيعاب التقدم التكنولوجي باعتبار ان المعرفة تراكمية وإمكان القضاء على المشاكل برسم الخطط الدقيقة.**

obeikandl.com